ملخص وقائع مؤتمر "إتجاهات إقتصادية عالمية 3 تحت عنوان: إقتصاديات عالمية في عالم متغير"

(الكويت : 16 – 17 ديسمبر 2008)

عرض : صالح العصفور

ملخص وقائع مؤتمر "إتجاهات إقتصادية عالمية 3 تحت عنوان: إقتصاديات عالمية في عالم متغير"

(الكويت: 16 – 17 ديسمبر 2008)

عرض: صالح العصفور*

مقدمة

نظمت كلية الإدارة العامة في جامعة الكويت مؤتمر اتجاهات اقتصادات عالمية 3، بمشاركة مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص في دولة الكويت وبرعاية رئيس مجلس الوزراء الكويتي سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح، وذلك للفترة 16-17 من ديسمبر في عام 2008، وقد شارك في المؤتمر ما يزيد على 250 مشاركاً و 19 باحثاً من 11 دولة عربية. استمر المؤتمر من خلال خمسة جلسات تناولت 15 بحثا توزعت على عدة محاور نوقشت خلالها قضايا الاستثمار الأجنبي والتكتلات الاقتصادية واقتصاديات المعرفة ومعايير المحاسبة الدولية ورؤية واقعية لعالم سريع التغيير.

الافتتاح

إفتتح المؤتمر بكلمة **الأستاذ مصطفى الشمالي، وزير المالية الكويتي نيابة عن راعي المؤتمر رئيس الوزراء الكويتي**، قال فيها أن عنوان المؤتمر جاء ليعبر عن ما نعيشه من ظروف إقتصادية دولية تسارعت بتواتر شديد لم تشهد له الاقتصادات العالمية مثيلاً في العقود الثلاثة الماضية، وحملت معها نذير كساد إقتصادي شامل تسببت به الأزمة الاقتصادية الراهنة، التي يخشى تحولها إلى أزمة إقتصادية عامة قد تمتد لتشمل جميع نواحي الحياة وتؤدي إلى أزمات إرتدادية في قطاعات كثيرة. وأوضح الشمالي أن القلق الراهن في منطقتنا قد يتركز على إيجاد الآلية التي تضمن استدامة الازدهار والنمو في المنطقة في عالم تعصف فيه التقلبات الاقتصادية المتسارعة، التي قد تحمل في طياتها في المقابل جوانب إيجابية تتمثل بزيادة فرص الاستثمار إن لم يكن على المدى القصير او المتوسط فقد يكون على المدى البعيد. وذلك بالتعامل بالأصول الحقيقية بعيداً عن الأصول المالية المتضخمة، التي كانت أحد أهم أسباب الأزمة المالية الحالية. وبيّن السيد الشمالي أن هناك فرصاً إستثمارية تلوح في الأفق في بعض الأسواق الناشئة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

* باحث ومنسق وحدة النشر العلمي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

الكلمة الرئيسية

وإلى جانب المحاور الرئيسية للمؤتمر، فقد كانت هناك ورقة للمتحدث الرئيسي للمؤتمر **الدكتور محمد الصباح وزير خارجية الكويت**، أكد فيها على أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسعى إلى التحرك لتشكل موقفاً لمواجهة الأزمة المالية والحد من آثارها على المنطقة. كما أكد على حرص الكويت على مساعدة الدول الفقيرة المتضررة من ارتفاع أسعار السلع الغذائية وزيادة قدرتها على الإنتاج الزراعي.

وعن الأزمة المالية العالمية، قال الدكتور محمد الصباح أنها مثلت ضربة قوية لمن كان يؤمن بتنافسية الأسواق وكفاءتها المطلقة وعقلانية ورشادة المتعاملين فيها من مستهلكين ومنتجين، مضيفاً أن الإيمان المطلق بهذا الفكر تحول إلى شك عميق بصحة فرضياتها. وأوضح أن الأزمة بدأت في تعثر سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة ثم تحولت إلى أزمة إقتصادية عالمية مضيفاً أن السياسات النقدية للبنوك المركزية في الدول المتقدمة لم تفلح في تجنب الأزمة، ولم يمنع الضخ المركز للسيولة في أسواق النقد وتخفيض الفائدة من انهيار مؤسسات مالية ضخمة فيها.

وأوضح الدكتور محمد الصباح أن الأزمة قد تحولت في سبتمبر من العام الماضي إلى عدوى اجتاحت جميع دول العالم، فجفت منابع الإقراض المالي وبدأت موجة البيع الفوري في جميع أسواق الأسهم حول العالم، وبدأ الانتقال السريع للأزمة من الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد الحقيقي. وتوقع أن تؤدي الأزمة إلى العزوف عن الاستثمار في الأسواق الناشئة وفي الدول النامية على وجه العموم، وذلك بسبب خوف المؤسسات المالية العالمية من إقراض وتحويل العمليات في تلك الأسواق، متوقعاً أن يشهد عام 2009 هروباً كبيراً وحاداً لرؤوس الأموال من الدول النامية باتجاه أسواق الدول المتقدمة، وذلك على الرغم من عدم تورط الدول النامية في الأزمة. وذكر أن خبراء إقتصاديين عالميين يتوقعون دخول كثير من الدول النامية منطقة الخطر خصوصاً الطبقات الفقيرة، موضحاً أن ما يقارب من 160 مليون شخص من الدول النامية سيقذفون إلى هوة الفقر، وأن أكثر من مليار شخص سيعيشون حالة الجوع حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعية العالمية.

وأضاف الدكتور محمد الصباح أن الوسائل والأدوات الاقتصادية التقليدية قد لا تنفع في الخروج من الأزمة القائمة على زيادة أسعار الفائدة وجذب الاستثمار الأجنبي، موضحاً أن تقدير الاونكتاد لعام 2008 قد ذكر أن أغلب الدول النامية الناجحة إقتصادياً قد استخدمت وسائل مبتكرة ومزيجاً متنوعاً مركباً من تخفيض أسعار وانتهاج سياسة تحفيز الاستثمار المحلي.

في ما يلي استعراض لأهم فعاليات المؤتمر موزعة حسب محاوره الرئيسية.

المحور الأول: رؤية عملية من واقع أعمال عالم سريع التغيير

تمت في هذا المحور مناقشة ثلاثة أوراق، أكد فيها اقتصاديون متخصصون أن تعديل التشريعات وتطور القوانين المعمول بها في الدول يعتبر من أهم عوامل جذب المستثمر الأجنبي للدخول إلى الأسواق المحلية.

في هذا المحور أوضح **الأستاذ فيصل المطوع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار** أن تقرير الاستثمار العالمي لإحصائيات الاستثمارات الأجنبية في مختلف دول العالم يظهر أن حجم الاستثمارات الأجنبية في العالم حتى نهاية عام 2007 يقدر بنحو 15 ترليون و200 مليون دولار منها 1.8 ترليون في عام 2007. وأضاف أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في العالم بالنسبة لحجم الاستثمارات الأجنبية في أراضيها، حيث بلغت حتى ديسمبر 2007 حوالي 2.1 ترليون. وتأتي المملكة المتحدة في المرتبة الثانية، حيث قدرت الاستثمارات الأجنبية في أراضيها في العام 2007 بما يزيد من 223 مليار دولار في قطاعات إستثمارية متعددة.

وفي هذا المجال وعلى مستوى الدول المجاورة، فقد أوضح المطوع أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بإجمالي الاستثمارات الأجنبية المقدرة بـ 67 مليار دولار، تأتي بعدها الإمارات بنحو 54 مليار دولار، في حين تحتل الكويت مرتبة متأخرة بمبلغ 940 مليون دولار.

وفي ورقة ثانية تحت هذا المحور قال **الأستاذ صالح السلمي عضو مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية** أن دول الكويت تحتاج إلى إعادة النظر في السياسة المتبعة واستراتيجيتها المرسومة في مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية للدخول للكويت. وأشار إلى وجود الكثير من العقبات التي تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في الكويت، منها ندرة الأراضي وقلة التسهيلات والحوافز، والبيروقراطية في إتمام الإجراءات والمعاملات الرسمية المتعلقة بالمشروع المستثمر، إضافة إلى غياب البيئة الاقتصادية الجاذبة. وبين السلمي أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يلعب دوراً هاماً في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الكويت، مشيداً بالجهود الأخيرة التي قام بها فريق التعامل مع الأزمة المالية العالمية، الذي شكلته الحكومة برئاسة محافظ البنك المركزي، والذي كان له دور كبير في مجال إعادة جزء من الثقة.

وأوضح السلمي أن هناك أمران لا بد من التركيز عليهما للحد من آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد المحلي، أولهما إعادة الوضع الائتماني إلى ما كان عليه قبل فبراير من العام الماضي، وثانيهما الحفاظ على القيم والأصول الاستثمارية من خلال التدخل الحكومي كما هو متوقع من خلال المحفظة المليارية.

أما في ما يتعلق بالعمل على تعزيز استقرار الاقتصاد جراء الأزمة المالية العالمية، فقد تناول ذلك **الأستاذ يوسف الماجد مدير شركة الاستثمارات الوطنية** في ورقة أخرى أكد فيها على أن حل

المشاكل الاقتصادية لن يتم في ظل وجود تأزيم وحذر سياسي، مما يجعل الاستقرار السياسي مطلباً ملحاً في هذه الفترة. وأضاف أن المشاكل الاقتصادية تتطلب التدخل بحلول حكيمة وناجعة في أوقات قياسية، لأن التعامل مع المشاكل يختلف تماماً عن التعامل مع رسم الخطط المستقبلية. وطالب الماجد الجهاز الحكومي بالحرص على الشفافية والمصداقية في جميع الخطوات التي يتخذها في مجال التعامل مع تداعيات أزمة المال العالمية على الاقتصاد الكويتي، لتعزيز عنصر الثقة لدى جميع الجهات المعنية بالأزمة.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي

تمت في هذا المحور مناقشة أربعة أوراق علمية، تمحورت حول قضايا مختلفة لها تأثير مباشر على الاستثمار الأجنبي، في ما يلي إستعراض ملخص لأهم ما جاء في هذه الأوراق:

في الورقة الأولى تحت هذا المحور ناقش **الدكتور/ إبراهيم السقا، من جامعة الكويت** أثر الإرهاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وقد خرج الباحث بوجود أثر معنوي سالب لحوادث الإرهاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلة، وأن الجهود الدولية والوطنية لمحاربة الإرهاب تعتبر في غاية الأهمية لتوفير البيئة المناسبة لتدفقات مستقرة للاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة من الفرص التي تتيحها مثل هذه الاستثمارات في الدول النامية.

وفي الورقة الثانية **للدكتور برنس غطاس، من جامعة أسيوط في مصر**، خلص فيها إلى عدم تأييد إتجاه التوحيد المحاسبي الإقليمي وكذلك الترجمة شبة الحرفية للمعايير الدولية، واقترح كبديل لذلك، ضرورة اتباع إستراتيجية تخلط بين بناء واستيراد المعايير في ضوء المتغيرات البيئية المحلية المدروسة آثارها، وذلك مع مراعاة التصميم الملائم للإجراءات والممارسات المحاسبية بما يتفق والمتغيرات المجتمعية، مما ينعكس إيجاباً على مصداقية القوائم المالية لدى المستثمر الأجنبي.

وفي ورقة ثالثة **للدكتور ناجي بن حسين من جامعة قسنطينة في الجزائر**، قام فيها بدراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، تقدم في نهايتها ببعض المقترحات التي يرى بأنها ستسهم في تحسين مناخ الاستثمار في الدول التي تسعى إلى تحسين مستويات النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، والتي لن تتحقق إلا عن طريق رفع مستويات الاستثمار المنتج وتوجيهه نحو القطاعات الخالقة للثروة والمستخدمة لموارد البلاد الطبيعية والمالية والبشرية بكفاءة وفعالية، ويتم ذلك عن طريق وجود مؤسسات جيدة تضمن احترام قواعد المنافسة، الأمر الذي يسمح بتقليص تكلفة المعاملات وتشجع الاستثمار الوطني.

أما الورقة الرابعة تحت محور الاستثمار الأجنبي، فقد كانت **للأستاذة ليلى شيخة من جامعة باتنة في الجزائر**، ناقشت فيها تأثير حماية براءات الاختراع على نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخضع بالضرورة إلى قوة قوانين حماية براءات الاختراع، بل يتعلق بظروف أخرى مساعدة كالحوافز الضريبية وارتفاع مؤشر الإبداع.

المحور الثالث: البوستر

نوقشت تحت هذا المحور ثلاث أوراق علمية تركزت موضوعاتها حول سبل جذب الاستثمار الأجنبي. في ما يلي استعراض موجز لأهم ما توصلت إليه هذه الأوراق من نتائج.

كانت الورقة الأولى تحت هذا المحور **للدكتور تركي الفواز من جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن**، ناقش فيها تأثير كل من عجز الموازنة ودرجة الانفتاح التجاري ومعدل التضخم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن. وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي لعجز الموازنة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفردية الأردنية، أما بالنسبة إلى درجة الانفتاح التجاري، فقد كان التأثير إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفردية الأردنية، أما بالنسبة لمعدل التضخم، فلم يكن أي تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفردية في الأردن.

أما الورقة الثانية **للمحاسب القانوني محمد صبري نشاوي**، فقد ركزت على معايير المحاسبة الدولية وأثرها على الاستثمارات الأجنبية. وخلصت إلى نتيجة مفادها أن التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية قد أصبح أمراً ضرورياً وجوهرياً للتجارة الخارجية وتنمية أسواق رأس المال، حيث أن الطلب على رؤوس الأموال الخارجية المتوقع دخولها لأسواق المال تعتمد على توافق مبادىء المحاسبة المالية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية. وبناء عليه فإن إرساء مقومات أسواق المال على أسس سليمة يتطلب مراعاة عدة إعتبارات رئيسية من بينها ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

وناقشت الورقة الثالثة **للطالبة دانيا الأشمر في كلية ماستر يخت للأعمال في الكويت**، تنمية الاستثمار والموارد الأجنبية في دولة الكويت، تناولت آثار المستويات المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الكويت، وخلصت إلى استنتاج مفاده بأن المستويات المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن لها أية مردودات ضارة أو نافعة حتى الآن .

المحور الرابع: إقتصاديات المعرفة

تم في هذا المحور تناول أربع أوراق علمية ركزت على إقتصاديات المعرفة وعلاقة ذلك بعملية النمو والتنمية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

بين **الدكتور كمال رويبح، من جامعة الكويت** في الورقة الأولى، أن المعلومات الاستراتيجية بالنسبة للمنظمات المتطورة تعتبر مورداً مهماً لتحقيق ميزة تنافسية بدرجة موارد الشركة نفسها من أصول وموارد بشرية، وأوضح أن اليقظة الاستراتيجية هي الاجراء المعلوماتي الذي تقوم به المنظمة من أجل جمع الإشارة الضعيفة بطريقة إستباقية، من أجل اقتناص الفرص قبل الغير، وتجنب التهديدات التي يمكن حدوثها في البيئة الاقتصادية والإجتماعية. توصلت الورقة إلى نتيجة نهائية تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مشاكل متعلقة بمرحلة الاختيار وتوافر أنشطة البحث والتطوير في عينة المنظمات تحت الدراسة.

وتحت نفس المحور تطرق **الدكتور علي همال من جامعة باتنه في الجزائر**، إلى مسألة الملكية الفكرية التي أصبحت تمثل موضوع الخلاف الأساسي إقتصادياً وسياسياً منذ أوائل تسعينات القرن الماضي في المفاوضات الدولية والإقليمية والثنائية في كل المجالات. فأوضح أن الأسباب الكامنة لتحول الملكية الفكرية إلى خلاف هو التغيرات العديدة التي تمت في مجال حماية الملكية الفكرية على المستوى العالمي، وكذلك تزايد الضغط من قبل الدول الصناعية على الدول النامية لتنفيذ إلتزاماتها في مجال حماية الملكية الفكرية، مما أثار نقاشاً حاداً محلياً ودولياً حول مدى ملاءمة الإتفاقية للظروف السائدة في الدول النامية. وقد عزى الدكتور همال تحول موضوع حماية الملكية الفكرية إلى إشكالية رئيسية في كل المفاوضات إلى تزايد أهمية المعرفة في القيمة المضافة والتنافسية في إقتصادات الدولة الصناعية. وقد استنتج الباحث أن الضغط المفروض من قبل الدول الصناعية لرفع مستوى حماية الملكية الفكرية قد أدى إلى ظهور تيار وحركة منظمة من المفكرين والمجتمع المدني ينتقدون بشدة الآثار الكارثية التي قد تنجم عن هذا التوجه في العالم النامي.

وفي ورقة علمية ثالثة تحت هذا المحور سلط **الدكتور طارق اسماعيل من جامعة القاهرة في مصر** الضوء على أهمية الافصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية للشركات، كما هو الحال في العالم المتقدم مقارنة بما هو قائم في مصر، وقد تناول أهم المعوقات التي قد تحد من تطوير المؤشرات المختلفة التي تستخدم للتعبير عن رأس المال الفكري. أسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين كل من القيمة الدفترية والقيمة السوقية للشركات محل التحليل، وهو ما يعكس وجود قيمة مستترة في الشركات، أو ما يعبر عنه برأس المال الفكري، إلاّ أن مستوى الافصاح عن رأس المال الفكري منخفض نسبياً وغالبية الافصاح يركز على رأس مال العلاقات مع العملاء، ويتم الافصاح معبراً عنه بصورة وصفية غير كمية أو نقدية. وخلصت الدراسة إلى مدى الحاجة إلى إعادة النظر في المعايير المحاسبية المصرية، وبما يعمل على تشجيع الافصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في التقارير المالية.

وفي ورقة رابعة ضمن محور إقتصاديات المعرفة، قام **الدكتور محمد السقا من جامعة القلمون في سوريا** بمراجعة دولية للسياسات الحكومية في دعم وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقطاعات الأعمال. ركز في ورقته على تغطية ودراسة السياسات والمبادرات الحكومية لعدد من دول العالم التي نجحت في توظيف التشريعات الحكومية لدعم تطبيق المعلوماتية في قطاعات الأعمال المتنوعة. تبين الدراسة محدودية الجهد المبذول حتى الآن في المواقع البحثية بمراجعة أثر هذه المبادرات، هذا على الرغم من حقيقة جذب الموضوع إنتباه واهتمام عدد كبير من الحكومات. توسع البحث بشكل شمولي ليقدم دراسة حديثة عن قطاع الأعمال السوري وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الاستفادة من التدخل الحكومي في سوريا لأهم محاور تطبيق البرامج المتكاملة التي لها أثر كبير لتحسين وتطوير مضمون التنافسية في مؤسسات الأعمال على مستوى دولة مثل سوريا.

المحور الخامس: التكتلات الاقتصادية

تمت مناقشة ثلاث أوراق علمية في هذا المحور، في ما يلي استعراض لأهم ما تناولته هذه الأوراق.

في الورقة الأولى ناقشت **الدكتورة أمل البشبيشي من المركز الافريقي للسياسات الافريقية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا في أثيوبيا**، مدى فعالية، استخدام النماذج في الدبلوماسية الاقتصادية، حيث أن استخدام هذه النماذج لصياغة التوصيات والسياسات يقابل بعدم ارتياح متزايد، خصوصاً في الدول النامية. يجيب هذا البحث على السؤال التالي: لماذا يحتاج صانعو القرار إلى نماذج التوازن العام القياسي؟ يقارن البحث بين نتائج بعض دراسات التوازن العام الشهيرة، ويبين التباين الكبير بين النتائج، التي يصعب تحديد كل أسبابها، حيث أن العديد من الدراسات لا توضح كل الافتراضات الأساسية المبنية عليها. تقدم هذه الورقة إطاراً للتوصيات التي يمكن اتباعها عند استخدام نماذج التوازن العام.

في الورقة الثانية تحت محور التكتلات الاقتصادية يقوم **الدكتور محمد بن بوزين من جامعة تلمسان في الجزائر** باختبار مدى إمكانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تحقيق منطقة نقدية مثالية، يتطلب إنشاؤها جملة من الشروط ، وجود نفس الهياكل الاقتصادية، أن تكون الاقتصاديات مفتوحة على العالم، وجود قطاعات متنوعة يسمح فيها بانتقال عوامل الإنتاج بحرية. توصلت الورقة إلى نتائج تخص تناظر الصدمات، هي أنه يمكن تقسيم دول مجلس التعاون إلى مجموعتين، تضم الأولى الإمارات والبحرين وعمان، كما تضم الثانية السعودية وقطر والكويت، وعليه فقد خرجت الورقة بنتيجة مفادها أن دول مجلس التعاون لا زالت بعيدة عن تشكيل منطقة نقدية مثالية. ومن أجل الوصول إلى هذه المنطقة فإنه لا بد من البدء بالتخلص من العراقيل التي تقف في وجه التجارة والاستثمارات الأجنبية، كما أنه يجب التنسيق بين السياسات الوطنية التي من شأنها تأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي.

في الورقة الثالثة في هذا المحور تعرض **الدكتور طالب عوض من الجامعة الأردنية** بالتحليل والتقييم لتطور التجارة العربية البينية خلال العقدين الماضيين، وتناول مقارنة لمعدلات النمو السنوية والتركيبة السلعية واتجاهاتها الجغرافية. وبحث في ورقته مشاكل التجارة العربية البينية ومعوقاتها، حيث بين مجموعة العوامل التي تؤثر على التجارة سلباً أو إيجاباً. إستعرض الدكتور عوض أهم الاتفاقيات التجارية العربية ودورها في التجارة العربية البينية، وركز على اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى ودورها في تعزيز التجارة العربية، وتوصل في ورقته إلى أن هذه الاتفاقية لم يكن لها أثر إيجابي واضح في نمو التجارة العربية البينية أو تعزيزها في المراحل الأولى لتطبيقها.

التوصيات

توصل مؤتمر " إتجاهات إقتصادية عالمية 3 " إلى عدد من التوصيات أهمها:

- ضرورة وضع آليات مرنة للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وتطوير القوانين والتشريعات المحلية،بشكل خاص تلك التي قد تقف عائقاً أمام انسياب الاستثمارات الدولية، في ما بين الدول عموماً والتكتلات الاقتصادية على وجه الخصوص.
- تطوير آليات المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ما يتعلق بإدارة الاقتصاد العالمي وبرامج المعونات الدولية وكذلك السياسات النقدية العالمية، ووضع آليات مراقبة تساعد الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والحيلولة دون تكرار الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي ككل.
- تعزيز الآليات المتعددة لمراقبة أعمال المصارف وصناديق الاستثمار ومؤسسات الاستثمار الدولية،من خلال التطبيق الفعلي لمعايير المراقبة والمحاسبة ومباديء الشفافية والحوكمة لجميع مؤسسات القطاع العام والخاص والمختلط.
- التركيز على الاستثمار في أصول إنتاج حقيقي، بعيداً عن تضخم الأصول والمضاربات المالية.
- التركيز على استراتيجيات تنموية متكاملة طويلة الأجل، بعيداً عن الاستثمارات المالية المؤقتة عالية المخاطر.
- التركيز على أهمية الأسواق المالية في العمليات التنموية، ووضع آليات مراقبة فعالة لها، بحيث تساهم في تنويع الإنتاج الحقيقي للدول العربية والإسلامية.
- التركيز على أبعاد التنمية البشرية من حيث أنها أصول حقيقية، وضرورة ملاءمتها مع الهيكل السلعي والميزة النسبية لمجموعات الدول أو مجموعة التكتلات الاقتصادية الدولية والإسلامية والعربية والخليجية بشكل خاص، بما يخفض الآثار السلبية لتقلبات المتغيرات الاقتصادية العالمية.
- التركيز على وضع استراتيجيات عربية إنتاجية طويلة الأجل، تهدف لأحداث تغيرات هيكلية في الإنتاج من حيث تنوعه وتكامله حسب المزايا النسبية لعناصر الإنتاج في مجموعات الدول العربية، والشرق الأوسط، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول شمال أفريقيا العربية.
- إقتراح إيجاد شبكة من الباحثين في الجامعات المشاركة في المؤتمر، وتشكيل فرق عمل بحثية متعددة الاختصاصات.
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي الخليجي لتعزيز قدراته التنافسية، مما يخفض من آثار التقلبات المالية العالمية على نشاط القطاع.